دراسات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q3].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [2.32].

الحركة الطلابية في تونس
مسار القطيعة التامة مع السلطة
من مارس ١٩٦٨ إلى ٥ فيفري ١٩٧٢

منصف سلطاني
باحث دكتوراه في التاريخ السياسي المعاصر
كلية الآداب والفنون والإنسانيات
جامعة منوبة – الجمهورية التونسية

مُلَخّص

كانت الحركة الطلابية وما تزال محط اهتمام مكونات المجتمع المدني والسياسي على حد سواء، نظرًا لما كانت تمثله من طليعيّة في الوعي، وديناميكية في الحراك الاجتماعي والثقافي للمجتمع، وما كانت تجسّده من طموحات شعبية ووطنية، وتطلّعات شبابية نحو حرية التعبير والإعلام والتنظيم، وديمقراطية التعليم والسياسة، وعدالة توزيع الثروات ونتائج النمو، والثقافة الوطنية المرتبطة عضويًا وموضوعيا بقضايا الشعب والوطن والأمة . ومثّلت الحركة الطلابيّة التونسيّة موضوعًا هامًا في الدراسات الأكاديميّة في اختصاصات شتّى مثل العلوم السياسيّة والاجتماعيّة غيرها . وشهدت العلاقة بين السلطة الحاكمة والاتحاد العام لطلبة تونس تطورًا كبيرًا من الخمسينات إلى بداية السبعينات، حيث تراوحت هذه العلاقة بين الولاء للسلطة والقطيعة التامّة . وتتطرق هذه الدراسة بالتحليل إلى طبيعة العلاقة التي جمعت بين النظام السياسي البورقيبي والحركة الطلابية التونسية وأداتها "الاتحاد العام لطلبة تونس" . كما تتناول الدراسة أهم السياقات التاريخية التي لعبت دورًا بارزًا في تغيير العلاقة بين النظام والحركة الطلابية من التحالف نحو القطيعة التامة في تسلسل كرونولوجي دون التغافل عن إبراز أهم الاحتجاجات والانتفاضات الطلابية في الفترة البورقيبية وردود فعل السلطة من أجل القضاء عليها .

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ٢٠ يونيو ٢٠٢٤
تاريخ قبـول النشـر: ٢٥ يوليو ٢٠٢٤

كلمات مفتاحية:

قطيعة تامة؛ الحركة الطلابية؛ السلطة؛ مارس ١٩٦٨؛ فيفري ١٩٧٢

معرِّف الوثيقة الرقمي:

doi 10.21608/kan.2024.298236.1142

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

منصف سلطاني، "الحركة الطلابية في تونس: مسار القطيعة التامة مع السلطة من مارس ١٩٦٨ إلى ٥ فيفري ١٩٧٢"- دورية كان التاريخية- السنة السابعة عشرة- العدد السادس والستون: ديسمبر ٢٠٢٤. ص ١٦٤ – ١٧٨.

Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique

Corresponding author: moncefsou65@gmail.com
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دَّورية كَان التَّأريخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدّمَةُ

لقد حظيت الحركة الطّلابية التّونسيّة باهتمام كاف من المختصّين في حقلي العلوم الإنسانيّة والعلوم السّياسيّة منذ تكوّنها خاصّة إثر تحالفها مع الحزب الدستوري الحاكم منذ تاريخ تأسيس الاتّحاد العام لطلبة تونس سنة ١٩٥٣ بباريس، حيث تم عقد المؤتمر التّأسيسي لهذه المنظّمة الطّلابية من قبل الطلبة الدّستوريّين. مثّلت حركة فيفري ١٩٧٢ نقلة نوعيّة في تاريخ الحركة الطّلابية التّونسية وكرّست النّضال الطّلابي ضمن خط التحرّر الوطني الديمقراطي في تونس وجعلت من العمل الطّلابي على يسار السّلطة. كما مثّلت هذه الانتفاضة الطّلابية القطيعة التنظيمية والسّياسية مع السّلطة نهائيّا. وظلّ شهر فيفري مرتبطا برمزيّة طلّابية في ذاكرة الحركة النّقابية الطلابية وظلّ يوم الانتفاضة عالقا في ذاكرة الطّلبة المعاصرين والمختصّين باعتباره حدثًا بارزًا جسّد مبدأ القطيعة مع السّلطة في تونس.

فماهي أبرز جذور الانتفاضة الطّلابية التي شهدتها الجامعة التّونسية خلال السّبعينات؟

وما هي أهم القضايا التّي طرحها الطّلبة التّونسيون في انتفاضة ٥ فيفري؟

وكيف واجهت السّلطة السّياسية التّونسية الحركات الاحتجاجيّة الطّلابية بعد الاستقلال؟

أوّلاً: السّياقات التّاريخية لاندلاع الانتفاضة الطّلابية

١/١-أهم الدّوافع

نعني بذلك أن اندلاع الانتفاضة الطّلابية سنة ١٩٧٢ كان نتيجة تأثّر ببعض الأحداث على المستوى العالمي والقطري. إذ عرفت البلدان العربيّة خلال حقبة السّتينات بعض الانتفاضات ضد الصهيونية والأنظمة الرأسمالية ومن أهم هذه الأحداث نذكر حرب مصر على الكيان الصّهيوني سنة ١٩٦٧ والثّورة الثّقافية في الصّين إثر حكم الزّعيم اليساري ماوتسي تونغ التي أثرت في الحركات الاجتماعيّة والسّياسية التّي تتبنى الفكر الشيوعي والقوميّة العربيّة في مرجعيّاتها النّظرية. وأدّت هذه الظروف إلى دفع الطّلبة إلى بلورة شعارات جديدة للحركة الطلابية لا سيّما وأنّها في تناغم تام منذ قرابة العقدين مع السّلطة الحاكمة في تونس. وأما على المستوى الوطني فتتمثّل الظّرفية في احتداد الأزمة الاقتصادية بالبلاد التونسية منذ فشل تجربة التّعاضد بقيادة الوزير أحمد بن صالح، ووقع تعويضها بعد ذلك باتّباع تجربة ليبيرالية بقيادة الوزير الأوّل الهادي نويرة. ورغم نجاحها في البداية إلا أن هذه التجربة الاقتصاديّة لم تحقّق أهدافها المنتظرة.

وبادرت السّلطة السّياسيّة في الموسم الجامعي ١٩٧٢ – ١٩٧٣ باتخاذ عدة تدابير بهدف التّقليل من الطّلبة الأبديّين أي الذين كانوا وراء اندلاع موجات الإضرابات والاحتجاجات داخل الفضاء الجامعي. نظّم الطّلبة بعض الاضرابات التّهديدية والاجتماعات العامة داخل ساحات الكلية، استنكروا من خلالها السّياسة الانتقائيّة للتعليم الجامعي وانتقدوا قيادة الاتّحاد العام لطلبة تونس المنبثقة عن مؤتمر قربة سنة ١٩٧١. لا يمكن للمختصيّن في العلوم الإنسانيّة والسياسيّة والاجتماعيّة دراسة مختلف الانتفاضات بشكل عام دون الوقوف على أهم جذورها وخاصة الانتفاضات الطّلابية التي شكّلت إحدى المحطّات الهامّة في التاريخ المعاصر. ومن أبرز الانتفاضات الطّلابية التّي سنقف على توضيح جذورها انتفاضة ٥ فيفري ١٩٧٢ الطلابية التي شكّلت القطيعة التّامة بين السّلطة السّياسية والحركة الطّلابية التونسية كما أسلفنا الذّكر. لم تتطرّق الدّراسات التّاريخية في تونس إلى الحديث بقدر كاف عن الحركات الطّلابية المعارضة للنّظام البورقيبي بقدر ما تطرّقت إلى ذلك عند الحديث عن الأحداث الطّلابية التي شهدتها فرنسا في ماي ١٩٦٨.

لقد شكّلت حركة آفاق اليساريّة بعد منع الحزب الشيوعي التّونسي سنة ١٩٦٣ أوّل نواة لحركات المعارضة الطّلابية للنظّام السياسي البورقيبي. ومثّلت قاعدة إيديولوجية أولى لليسار الطّلابي داخل الحرم الجامعي في فترة السّتينات. ولم ينعقد المؤتمر التّأسيسي لحركة برسبكتيف في صيف ١٩٦٣ بتونس، بل عقد في العاصمة الفرنسيّة باريس، ويعود سبب ذلك إلى الخوف من ردّة فعل السّلطة السّياسية التّي منعت التّعددية بعد محاولة الانقلاب على الحكم البورقيبي

بقيادة عبد العزيز العكرمي والأزهر الشرايطي سنة ١٩٦٢. وشكلت حركة آفاق منذ تأسيسها تركيبة طلابية منشقة عن المنظمة الطلابية الشرعية " الاتحاد العام لطلبة تونس" الذي كان منضويًا تحت ستار السلطة السياسية منذ تأسيسه في باريس في صائفة ١٩٥٣. وقد تكونت هذه الحركة المعارضة داخل الجامعة التونسية طلبة من مختلف التيارات الفكرية والأيديولوجية، وهم الطلبة الماركسيون والتروتسكيون البعثيون والناصريون الثوريون وغيرهم. وكان ذلك نتاج تحولات عميقة عرفها العالم خاصة خلال ربيع ١٩٦٨ الذي عرف انتفاضات طلابية بمختلف جامعات أنحاء العالم.

لم تكن ساحات الكليات التونسية بمعزل عن بقية الحركات الاحتجاجية الطلابية التي شهدتها العديد من بلدان العالم وخاصة أقطار أوروبا، ويمكن أن نذكر على سبيل المثال الانتفاضات الطلابية مارس ١٩٦٨ بفرنسا وكذلك الأحداث بألمانيا حيث نادى الطلبة الألمانيون بتكريس قيم الديمقراطية ومراجعة مناهج التعليم. إن تواتر هذه الانتفاضات بمختلف بلدان العالم دعا مختلف المختصين في العلوم السياسية والاجتماعية اعتبار سنة ١٩٦٨ بمثابة سنة الانتفاضة العالمية للشباب. كانت حركة آفاق اليسارية في طليعة قيادة التحركات الطلابية داخل الجامعة التونسية. وتمثل هذه الحركة أول حركة طلابية معارضة بمختلف أطيافها الإيديولوجية للسلطة الحاكمة في تونس بعد الاستقلال[١].

وأما عن موقف حركة آفاق من النظام السياسي البورقيبي، فقد سبق انتفاضة مارس ١٩٦٨ بسنوات، وقد عبرت عن ذلك منذ سنة ١٩٦٤ في مجلة برسبكتيف الصادرة في شهر أفريل ١٩٦٤ في دراسة بعنوان "تطور النظام السياسي"[٢] وكانت هذه الدراسة تحت إشراف المعارضين خميس الشماري والهاشمي جغام. وأكدت هذه الدراسة أن النظام السياسي البورقيبي في تونس اتجه إلى طريق التفرد بالحكم عند اندلاع الصراع اليوسفي البورقيبي سنة ١٩٥٥[٣]. كما اعتبر البرسبكتيفيون أن التعددية الحزبية في بداية الاستقلال، المتمثلة في الحزب الحر الدستوري الجديد المسيطر على الساحة السياسية والحزب الحر الدستوري القديم والحزب الشيوعي هي بمثابة تعددية صورية لا صلة لها بالواقع. وكان دليلهم على ذلك نتائج انتخابات المجلس القومي التأسيسي في ٢٥ مارس ١٩٥٦ والتي فازت بها الجبهة الوطنية[٤]. وكان الحزب الدستوري هو الطرف المهيمن على كل المقاعد في انتخابات المجلس التأسيسي ١٩٥٦ والانتخابات البلدية في مارس ١٩٥٧ والانتخابات التشريعية في نوفمبر ١٩٥٩. وبالتالي تبين لدى البرسبكتيفيون أن الحزب الحاكم اتجه نحو الديكتاتورية والاستبداد. ويتجلى ذلك من خلال الهيمنة على كل مفاصل الدولة التونسية وجعل المنظمات الوطنية وعلى رأسها اتحاد الشغل تحت لواء " حزب الدستور".

وبناءً على ما تقدم، لم تكن معارضة حركة آفاق للنظام البورقيبي أمرًا اعتباطيًا، بل كان يحكمها تحليل موضوعي مبنيّ على حجج وبراهين دقيقة. وفي سنة ١٩٦٨ تمكنت حركة آفاق المعارضة من التغلغل داخل الأوساط الجامعية بشكل تام. واتجهت مباشرة إلى الصدام مع النظام البورقيبي. وقام الآفاقيون بتنظيم أول إضراب في سنة ١٩٦٨ يوم ١٧ نوفمبر بالكليات التونسية وذلك مساندة للشعب الفيتنامي[٥]. وشهدت الجامعات بعد ذلك تصعيدًا في التحركات الطلابية إثر العودة إلى المدارج بعد عطلة الشتاء. وانطلق هذا التصعيد باحتجاج طلبة حركة برسبكتيف إثر زيارة نائب الرئيس الأمريكي همفري إلى تونس، ورفع الطّلبة خلال هذه الوقفات شعارات مناهضة للولايات المتحدة الأمريكية.

وبدأت رقعة الاحتجاجات داخل أروقة الكلية تتصاعد شيئا فشيئا منذ شهر مارس ١٩٦٨ حيث كوّن طلبة الحركة لجنة من أجل إطلاق سراح رفيقهم القابع بالسجن " محمد بن جنات". وفي يوم ١٥ مارس ١٩٦٨ وقع تنظيم اجتماع عام داخل الكليات بعيدا عن تأطير الاتحاد العام لطلبة تونس المنظمة الشرعية للطلبة المنضوية تحت الحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم. ولم تتمكن المنظمة الطلابية من الهيمنة على التحرك وتأطيره. وقد أصبحت الساحة الجامعية خارج عن سيطرة الاتحاد العام لطلبة تونس. وكثف البرسبكتيفيون الاجتماعات العامة داخل الفضاء الجامعي من خلال

توزيع المناشير والبيانات على المعاهد والكليات والتي انتقدوا فيها السلطة السياسية[٦]. ورفض طلبة الحركة التعامل مع منظمة الاتحاد العام لطلبة تونس بسبب طاعة أعضائه للنظام البورقيبي حيث كان قادة المنظمة أعضاء في الحزب الحاكم آنذاك مثل المناضل الدستوري محمد الصياح.

ومثلت انتفاضة مارس ١٩٦٨ الطلابية حسب رأي المؤرخين المختصين في التاريخ السياسي المعاصر منعرجا حاسما في تعامل السلطة السياسية مع الحركات الطلابية المعارضة " حركة آفاق نموذجا"، وكانت الانتفاضات الطلابية التي شهدتها الجامعة التونسية في تلك السنة غير مسبوقة حسب الطلبة الذين عاصروا تلك الفترة مثل الطالبة رشيدة التليلي سلاوتي التي أكدت لنا في هذا السياق أن طلبة الجامعة التونسية كانوا على وعي كبير بخصوص تصلب السلطة وقمعها للمعارضة منذ حظر الحزب الشيوعي من النشاط في بداية الستينات[٧].

٢/١-حاكمات الحراك الطلابي مارس ١٩٦٨ أمام محكمة أمن الدولة

عمد الحزب الحاكم إثر اندلاع الانتفاضة الطلابية في شهر مارس ١٩٦٨ إلى قمعها عندما وقع الإعلان عن الإضراب المفتوح عن الدروس داخل مدارج الجامعة وقاعات المعاهد. وبادرت السلطة إلى قمعها بواسطة الميليشيات التابعة للحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم بالتعاون مع قوات الأمن التونسي. وانطلقت عمليات اعتقال الطلبة المشاركين في هذه الانتفاضة. وفي نفس الإطار قامت كل من وزارتي التربية والتعليم العالي بتقديم عطلة الربيع قبل موعدها المألوف من ٢٣ مارس إلى يوم ١٩ مارس حتى تخلو الكليات من الطلبة والمعاهد من التلاميذ[٨]. وكان هدف السلطة السياسية من ذلك إفشال تنظيم الاحتجاجات الطلابية والتلمذية. ودخلت قوات البوليس الكليات يوم ٢٠ مارس ١٩٦٨ واعتدت بالعنف على الطلبة المشاركين في الانتفاضة وخاصة طلبة التيارات السياسية المعارضة التي تنشط في السرية مثل البعثيين والشيوعيين والبرسبكتيفيون.

انطلقت عمليات الإيقاف وشملت اعتقال مجموعة حركة آفاق المعارضة وتم محاكمة حوالي ٩٤ طالبا منهم و٧ طلبة من الحزب الشيوعي المحظور و٢٧ طالبا بعثيا وتراوحت الأحكام السجنية بين عدة أشهر و١٦ عامًا[٩]. وكان من بين هؤلاء البرسبكتفيين الطالب نورالدين بن خذر الذي كان والده من أنصار الأستاذ صالح بن يوسف الذي وقعت تصفيته سنة ١٩٥٦. وعند الاطلاع على سيرة الطالب نورالدين بن خذر تأكد لنا أنه كان من أبرز مؤسسي حركة برسبكتيف في باريس رفقة العديد من الطلبة التونسيين اليساريين بفرنسا مثل محمد محفوظ والهاشمي جغام.

تم اعتقال الطالب المعارض نورالدين بن خذر أصيل ولاية قابس رفقة أحمد السماوي وبراهيم رزق الله وتم إحالته إلى محكمة أمن الدولة[١٠]. ووقع الحكم عليه بـ ١٦ عامًا مثل رفيقه جلبار النقاش ووضع في سجن برج الرومي، وقد كانت ظروف إقامته بالسجن سيئة جدا حسب شهادة زوجته السيدة عائشة بالعابد. وفي سنة ١٩٧٠ أصدر الزعيم الحبيب بورقيبة عفوا رئاسيا على سجناء انتفاضة مارس ١٩٦٨ يقضي بالإفراج عنهم من السجن وإبقائهم في الإقامة الجبرية وفرض المراقبة السياسية عليهم. كما عملت السلطة الحاكمة أيضًا على تشتيت أعضاء حركة آفاق المعارضة إلى جهات متفرقة من البلاد. لم يمكث الطالب نورالدين بن خذر طويلا في الإقامة الجبرية حيث تراجع الزعيم الحبيب بورقيبة عن قرار العفو الرئاسي وتمت إعادته إلى السجن سنة ١٩٧٣ ليتم تسريحه سنة ١٩٧٩.

وبناءً على ما سبق، يتضح لنا أن تجربة حركة آفاق الطلابية المعارضة مثلت أول نواة لتأسيس حركة طلابية على يسار السلطة الحاكمة. وكانت انتفاضة مارس ١٩٦٨ الطلابية اللبنة الأولى لتبلور مشروع طلابي يساري معارض داخل الفضاء الجامعي. وإن الباحثين في حقل العلوم السياسية أكدوا في قراءاتهم أن تجربة حركة برسبكتيف الطلابية كانت بمثابة النواة الأولى لبناء يسار جديد وقطيعة مع اليسار التقليدي. ظلت القضايا السياسية في عمل حركة آفاق الطلابية المسألة الأكثر حضورًا، وبقيت المسألة الثقافية الوطنية مهمشة في نقاشات الحركة. كما أنها لم تركز اهتمامها على

دراسة مسألة العدالة الاجتماعية التي عادة ما تكون الأكثر حضوراً في أدبيات الحركة اليسارية بصفة عامة. وبقيت حركة برسبكتيف محطة مهمة في تاريخ اليسار التونسي رغم تلاشيها كما أن البعض من روادها لم يحظ بالقدر الكافي في الدراسات الأكاديمية مثل الهاشمي بن فرج وأحمد السماوي وجلبار النقاش[١١] وغيرهم.

سنتعرض في الجدول التالي بعض الطلبة والتلاميذ الذين وقع سجنهم نتيجة احتجاجات مارس ١٩٦٨ الطلابية والذين تحصلنا على الأحكام التي صدرت ضدهم من بعض الصحف[١٢]

الاسم	المهنة	الحكم	التهمة
نجيب الشابي	طالب في الحقوق	٧سنوات غيابيا	الانتماء إلى تنظيم غير معترف به
أحمد سعيد الشابي	تلميذ	٥ سنوات	نفس التهمة
محمد مسعود الشابي	طالب	٤ سنوات	التحريض
مختار العرباوي	طالب	٤ سنوات	توزيع مناشير
راشد الشابي	تلميذ	٤ سنوات	الانتماء إلى تنظيم غير مرخص له
عمار الجلولي	طالب	٤ سنوات	التحريض على العصيان
أحمد السماوي	طالب	٤ سنوات	التآمر على أمن الدولة
عبد الرزاق الكيلاني	طالب	سنتان	توزيع المناشير
محمد الصديق	طالب	٣ سنوات	التحريض
محمد عقيلي	طالب	٣ سنوات	التحريض
عبد الله الشابي	طالب	سنتان	التحريض وتوزيع مناشير
عزالدين الشابي	طالب	سنتان و٤ سنوات مع التأجيل	التآمر على أمن الدولة
مسعود الشابي	تلميذ	سنتان	التحريض على العصيان
منصف الشابي	تلميذ	سنتان	التحريض داخل المعاهد تلميذ
صلاح الشابي	تلميذ	سنتان	نفس التهمة
محمد صالح فليس	طالب	سنتان	التحريض على قلب الحكم
مصطفى الزيتوني	طالب	سنتان	التحريض على العصيان
نورالدين الشابي	تلميذ	سنة واحدة	التحريض على العصيان
الهادي جبروني	طالب	سنة واحدة	نفس التهمة
إبراهيم رزق الله	طالب في الطب	١٤ سنة	التآمر على أمن الدولة الاحتفاظ بجمعية غير معترف بها الثلب، نشر أخبار زائفة
أحمد بن عثمان الرداوي	طالب في كلية الآداب	١٠ سنوات	التآمر على أمن الدولة الاحتفاظ بجمعية غير معترف بها الثلب، نشر أخبار زائفة

الاسم	المهنة	الحكم	التهمة
الطاهر بن حسين	طالب في الطب	٨ سنوات	الجهر بخطاب مديح الثلب، التآمر على أمن الدولة
محمد بن حسين	طالب في العلوم	٦ سنوات	التآمر على أمن الدولة الثلب
خميس الشماري	طالب في علم الاجتماع	سنتان و ٤ أشهر	الانتماء إلى جمعية غير معترف بها الثلب، إلقاء خطاب
صالح الزغيدي	طالب في الآداب	سنتان و ٤ أشهر	التآمر على أمن الدولة الاحتفاظ بجمعية غير معترف بها الثلب، نشر أخبار زائفة
أحمد بن عبدالله	طالب في الطب	سنتان سجنا	التآمر على أمن الدولة الاحتفاظ بجمعية غير معترف بها الثلب، نشر أخبار زائف
الطيب الفالح	طالب	سنتان سجنا	التآمر على أمن الدولة الاحتفاظ بجمعية غير معترف بها الثلب، نشر أخبار زائف
محمد الصالح الغربي	طالب في الطب	سنتان	التآمر على أمن الدولة الاحتفاظ بجمعية غير معترف بها الثلب، نشر أخبار زائف
جمال الدين القرقني	طالب في الحقوق	٦ أشهر	الثلب
الصادق مرزوق	طالب في الحقوق	خطية ب١٠٠ د	الانتماء إلى تنظيم غير مرخص له
خالد عياد	طالب في الطب	سنة مع التأجيل	الاحتفاظ بجمعية غير معترف بها
أحمد الربودي	طالب في الطب	سنة مع التأجيل	الاحتفاظ بجمعية غير معترف بها
محمد عبد الكريم	طالب في الطب	سنة مع التأجيل	-
رضا السماوي	طالب في الطب	سنة و٤٥ يومًا	-

إن المطلع على قائمة الطلبة المساجين من خلال الجدول السابق، يتضح له أن أغلب المحكوم عليهم ينتمون إلى عائلة الشابي من التلاميذ والطلبة وهو خير دليل على أن أغلب أفراد أسرة الشابي كانوا يمارسون العمل السياسي في تنظيمات معارضة والمعروف عن هذه الأسرة أنها كانت في صف الأستاذ صالح بن يوسف في صراعه ضد الزعيم بورقيبة خلال الخمسينيات.

ثانيًا: انعقاد مؤتمر الاتحاد العام لطلبة تونس في قربة ١٩٧١

هل هو تواصل لتحالف الحركة الطلابية مع السلطة أم طريق للقطيعة التامة معها؟

١/٢-أجواء ساخنة قبيل انعقاد المؤتمر

تميزت ظروف انعقاد مؤتمر الاتحاد العام لطلبة تونس بقربة سنة ١٩٧١ بحدوث تحولات جذرية بالبلاد التونسية في الساحتين النقابية والسياسية وتتمثل في:

ارتفاع عدد الطلبة المرسمين في الكليات التونسية وفاق نظرائهم بالجامعات الأجنبية كما ازداد اهتمام الطلبة التونسيين بالشأن الجامعي وأهم قضاياه مثل برامج التدريس وسير الأنشطة الثقافية ونظام الدروس المقدمة. وأصبح للاتحاد العام للطلبة منذ السبعينيات دور نقابي بالغ الأهمية بعد أن كان ثانويا خلال السنوات السابقة. وأدى التحول في التركيبة الديمغرافية للطلبة داخل الكليات التونسية إلى بداية ظهور نزعة الاستقلالية في صفوف الاتحاد العام لطلبة تونس كي تتمكن من القيام بدورها الجديد والذي يتمثل في الدفاع عن حقوق الطلبة حتى وإن كانت منضوية تحت جهاز السلطة السياسية في البلاد.

تأثير انتفاضة مارس ١٩٦٨ الطلابية التي قادتها حركة برسبكتيف داخل الجامعة التونسية التي أدت إلى تبلور الوعي لدى الطلبة التونسيين. وساهمت في تسييس الجامعة بشكل أكبر من الفترات السابقة.

تشبع الطلبة التونسيين بمختلف المرجعيات والنظريات الفكرية مثل الاشتراكية والماوية والقومية العربية بفضل قراءة العشرات من الكتب لكثير من المنظرين والمفكرين على اختلاف أيديولوجياتهم. وكان معظم الطلبة التونسيين متحمسين للتوجه الاشتراكي الذي انطلق في البلاد منذ بداية الستينات عندما أقرت الدولة التونسية تجربة التعاضد ذات التوجه الاشتراكي. كما غير الحزب الحاكم تسميته من الحزب الحر الدستوري الجديد إلى الحزب الاشتراكي الدستوري سنة ١٩٦٤.

أما على الصعيد الدولي فقد ظهرت عديد التحولات السياسية التي كان لها أثر بالغ في وعي الطلبة، ومن أهم هذه المتغيرات نذكر الصراع العربي الإسرائيلي وهزيمة مصر سنة ١٩٦٧ بقيادة الزعيم جمال عبد الناصر. وقد كان لهذه الهزيمة أثر بالغ على الطلبة العروبيين (الناصريين والبعثيين)، وكان تكوين هؤلاء الطلبة أكثر صلابة من نظرائهم اليساريين بسبب نشاطهم داخل الجامعة، ولكن تنظمهم داخل تيار معين جاء متأخرًا على عكس الطلبة اليساريين.

٢/٢-انقسامات في صفوف الطلبة داخل المؤتمر

وقبل التطرق إلى أطوار سير مؤتمر الاتحاد العام لطلبة تونس بمدينة قربة سنبين تركيبة الطلبة المشاركين في المؤتمر حسب مرجعياتهم الإيديولوجية، ويتوزعون كالآتي:

الطلبة الدستوريون: هم طلبة ينتمون إلى الحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم، ويعتبر هؤلاء الطلبة المؤسس الحقيقي للاتحاد العام لطلبة تونس سنة ١٩٥٣ بباريس. تقلد العديد منهم منصب الأمين العام للمنظمة الطلابية ووقع توزير البعض منهم في حكومات الزعيم الحبيب بورقيبة مثل الطاهر بلخوجة، محمد الصياح. وفي بداية السبعينيات انقسم الطلبة الدستوريون إلى ثلاث تيارات بسبب الاختلاف في مرجعيات النظر وعلاقة المنظمة الطلابية بالحزب الاشتراكي الدستوري. وهم تيار موال لإدارة الحزب الاشتراكي الدستوري وتيار يمثله الاشتراكيون غير الراضين عن توجه المنظمة وتيار الليبيراليين الموالين للوزير الأول الهادي نويرة.

الطلبة اليساريون: كانوا معارضين للحزب الاشتراكي الدستوري ورافضين تبعية منظمة الاتحاد العام لطلبة تونس له. وظلوا مدافعين عن استقلالية المنظمة الطلابية باعتبار أن النقابة يجب أن تكون على يسار السلطة السياسية.

ينقسم الطلبة الدستوريون إلى تيارات إيديولوجية مختلفة وهم على النحو التالي:

الشيوعيون: لم يكن عددهم كبيرًا خلال السبعينيات وكانوا يسعون إلى تقلد بعض المناصب داخل الهيئة الإدارية للاتحاد العام لطلبة تونس. وكانوا رافضين تبعية المنظمة الطلابية إلى السلطة الحاكمة.

القوميون: ينقسم التيار القومي داخل الجامعة التونسية إلى اتجاهين الناصري نسبة إلى الزعيم المصري جمال عبد الناصر والبعثي نسبة إلى الزعيم صدام حسين. كان القوميون مثل بقية التيارات الطلابية المعارضة مدافعين عن استقلالية المنظمة.

الشيوعيون: كان الشيوعيون من أهم الأطياف الحاضرة في مؤتمر قربة ١٩٧١ وكان أغلبهم ينتمي إلى الحزب الشيوعي المحظور منذ الستينات، وينتمي بعضهم إلى الآخر إلى تنظيم الشعلة. وكانوا من أكثر الأطراف المتمسكة باستقلال الاتحاد العام لطلبة تونس عن لواء الحزب الاشتراكي الدستوري.

اتسمت النقاشات يوم انعقاد المؤتمر باحتداد الخلاف بين الدستوريين الذين يدافعون عن استمرار التحالف بين الاتحاد العام لطلبة تونس والحزب الاشتراكي الدستوري. كما شهدت مدينة قربة مكان انعقاد المؤتمر زيارات متعددة لمسؤولين سياسيين في إدارة الحزب، ووزراء قدامى، وصحفيين محليين، وأجانب. وهو ما جعل أشغال المؤتمر تدوم حوالي تسعة أيام عوضًا عن أربعة أيام كما برمجت لذلك لجنة إعداد المؤتمر الانتخابي.

كان الدستوريون المساندون لإدارة الحزب يرون أن يكون الطالب الحبيب الشغال أمينًا عامًا للمنظمة الطلابية، ولكن هناك شق آخر من الدستوريين كان يفضل أن يكون الطالب عيسى البكوش هو الأمين العام. وهكذا كان مشكل مؤتمر قربة يهم الدستوريين بدرجة أولى بسبب كثرة الاختلافات بينهم حول مسألتي العلاقة مع الحزب وأمر الهيئة الإدارية التي سيقع انتخابها على رأس المنظمة. تم تنظيم اجتماع خلال اليوم التاسع للمؤتمر بمقر معتمدية قربة من أجل الاتفاق حول قائمة معينة لتتم مساندتها أثناء عملية التصويت، وبسبب كثرة الخلافات بين الدستوريين حول تركيبة القائمة المترشحة، وقع إدخال بعض التحويرات لتكون القائمة متجانسة بين مختلف فئات تيار الطلبة الدستوريين. وبعد حصول الاتفاق تقدمت القائمة وعرضت لائحتها على المؤتمرين. وتوجت هذه اللائحة بإجماع مختلف الحاضرين وتم الشروع مباشرة في عملية الانتخاب.

وبعد إجراء الانتخابات من قبل المؤتمرين، عقدت الهيئة الإدارية المنتخبة اجتماعًا وتم انتخاب الطالب الحبيب الشغال أمينًا عامًا للاتحاد العام لطلبة تونس. وكان المكتب التنفيذي للمنظمة الطلابية يضم تركيبة متجانسة من الطلبة الدستوريين مثل التيار الليبيرالي الموالي للهادي نويرة. وكان الطلبة الدستوريون قبيل انعقاد مؤتمر قربة ١٩٧١ منقسمين إلى ثلاثة تيارات، تيار أول موال للوزير الأسبق أحمد بن صالح و تيار ثان موال لأحمد المستيري وتيار ثالث موال للحزب الاشتراكي الدستوري بقيادة الوزير الأول الهادي نويرة. وتسبب هذا الخلاف على ما يبدو في تغير ميزان القوى في المؤتمر[١٣] في ظل ارتفاع عدد الطلبة اليساريين حيث كان عددهم أكثر من طلبة الحزب الدستوري. وبصفة عامة كانت مواقف التيارات الطلابية من مؤتمر قربة متباينة فقد ظل الطلبة اليساريون متمسكين باستقلالية المنظمة الطلابية عن الحزب.

٣/٢-عريضة الـ ١٠٥ طالبا الرافضة المعارضة لنتائج مؤتمر قربة وبداية القطيعة

بعد انتخاب الهيئة الإدارية الجديدة على رأس الاتحاد العام لطلبة تونس بقيادة الطالب الحبيب الشغال، رفض أغلب المؤتمرين حوالي ١٧٥ طالبًا هذه الهيئة الإدارية التي تحافظ على تبعية الاتحاد للحزب الاشتراكي الدستوري واعتبروها انقلابا على الشرعية، وأمضى ١٠٥ طالبا من المؤتمرين على عريضة تنديد لم يعترفوا فيها بشرعية القيادة الجديدة وأعلنوا أن أشغال المؤتمر لم تنته ومواصلة النضال حتى تصبح المنظمة مستقلة عن السلطة الحاكمة، وفيما يلي قائمة الطلبة الموقعين على لائحة الـ ١٠٥[١٤].

رشيد مشارك، خديجة الحرشاني، الحبيب طعم الله، رشيد البكوش، منذر بن الشاذلي، أحمد براهيم، عبد الكريم قابوس، خالد الشاهد، فؤاد الزرقوني، فوزية ونيس، خالد قزمير، فوزية معاوية، شاذلي ونيس، العربي بن سعد، عبد الوهاب القلال، صلاح الدين الضاوي، عبد الواحد العباسي، محمد توفيق شعبان، عبد العزيز المسعودي، علي الغرسلي، جمعة بن صالح، الهادي النفاتي، الخنساء مكادة،رضا التونسي، المنصف لسود، الأمين الزراعي، رؤوف حمزة، علي الحرشاني، محمد العكاري، شكيب مقطوف، جميلة بن الشاذلي مولى، كمال العبيدي، يوسف الحمروني، عبد الرزاق بالحاج زكري، عبد الوهاب زروق، جمون محمد النوري، النوري عبيد، محمد بوعزيز، محمد كمال قحة، منصف ماشطة، محمد عبد الوهاب، محمد المراكشي، العربي

العروسي، محسن العبيدي، محمد الناصر شعبوني، محمد قويعة، صفر الحبيب، طاهر بن سليمان، مصطفى بن يدر، عبد العزيز العموري، عبد الله داي، رؤوف مجدوب، الدالي بن عمار، فرج الشايب، محمد داود، عيسى البكوش، عياض النيفر، مصطفى بن ترجم، عربي منصف، بلقاسم صابري، محمد الأخضر لالة، فتحي التريكي، محمد الحبيب مرسيط، محسن الورداني، رشيد غربال، عبد الستار جويني، صالح الحاجي، مصطفى شاكر، المنصف المصمودي، أحمد حيزم، منصف قسنطيني، عبد القادر السلامي، البحري بحري، راضية الحلواني، الهادي بلغيث، منصف شبشوب، المنجي زرمديني، الحبيب لسود، المنصف بوناطيرو، نورة السافي، زين الدين مبروك، زهير بلغيث، سمير المراكشي، منصف عياد، عبد الرزاق القرمازي، سالم بن رمضان، منصف الشابي، منجي عبيد، محمد الناصر السنوسي، علي مرابط، عبد اللطيف غربال، الحبيب بربورة، عادل كريشان،محمد الزوالي، عبد الرؤوف حميد، علي الغرسلي، مستور خميس، عادل كعنيش، المنصف ناجي، محمد علي عمار، رشيد طالب.

ومثل مؤتمر قربة ١٩٧١ نقطة التقاء بين كل التيارات الطلابية المعارضة المنتمية إلى اتجاهات إيديولوجية مختلفة مثل القوميين والشيوعيين المنتمين إلى تنظيم الشعلة والبعثيين على رفض وصاية الحزب الحاكم " الحزب الاشتراكي الدستوري". وبالتالي كان هذا المؤتمر محطة بارزة من محطات النضال النقابي الطلابي من أجل الحرية والديمقراطية والتعددية والاختلاف في الرأي.

وخلاصة للقول، كانت سنة ١٩٧١ بالنسبة إلى التيارات اليسارية الطلابية التي راهنت على العمل داخل الاتحاد العام لطلبة تونس وافتكاكه من الطلبة الدستوريين الذين ينتمون إلى الحزب الحاكم سنة مليئة بالصعوبات، حيث عمد الطلبة الدستوريون إلى السيطرة على المؤتمر رغم لائحة العريضة التي تضمنت ١٠٥ توقيعًا من الطلبة المؤتمرين. اعتبرت التيارات اليسارية مؤتمر الاتحاد العام لطلبة تونس باطلاً ونصبت بدورها هيئة سميت ب " الهياكل النقابية المؤقتة" بديلاً عن مؤتمر قربة [١٥]. وفي اعتقادنا كان مؤتمر قربة رغم كثرة الاختلافات بين الطلبة الدستوريين أنفسهم وبين طلبة اليسار و"الدساترة" مؤتمرًا ديمقراطيًا حيث كان الاختلاف سمة بارزة طيلة أيام انعقاده، ولم يتم منع أي طالب من الترشح لكن عريضة التنديد التي أمضاها الطلبة اليساريون بعد الفرز الانتخابي تبقى حسب رأيينا مرتبطة بتصفية حسابات سياسية في علاقة بالحزب الاشتراكي الدستوري.

ثالثًا: الحركة الطلابية في تونس والقطيعة التامة مع السلطة السياسية

حركة ٥ فيفري ١٩٧٢ نموذجًا

١/٣-دوافع اندلاع انتفاضة ٥ فيفري ١٩٧٢

إن دراسة انتفاضة ٥ فيفري ١٩٧٢ الطلابية يحتم علينا التركيز على مسائل جد مهمة، تتمحور بالأساس في هذه النقاط التي تتمثل في السمات الكبرى من اندلاع هذه الحركة داخل الجامعة التونسية. ويمكننا في هذا السياق التطرق إلى أهداف التي اندلعت من أجلها هذه الانتفاضة دون التغافل عن أهم القضايا التي طرحتها. كما سنتطرق بالتحليل إلى ردود فعل السلطة السياسية، ونعني بذلك كيف واجه الحزب الحاكم هذه الانتفاضة الطلابية، وفي الختام سيقع إبراز نتائجها. شهدت العلاقة بين الحزب الدستوري الاشتراكي والحركة الطلابية التونسية وعلى رأسها الاتحاد العام لطلبة تونس عدة توترات منذ بداية الستينات، ولكن سرعان ما كانت تنتهي بتفوق السلطة وردعها باستخدام القوة، ومن بينها نذكر انتفاضة مارس ١٩٦٨ التي قادتها حركة آفاق. وكان السبب الرئيسي للانتفاضات الطلابية بتونس هو معركة استقلالية الحركة الطلابية عن السلطة السياسية غير أن هذا الهدف لم يتحقق خلال فترة الستينات حيث ظلت النقابة الطلابية منضوية تحت لواء الحزب الحاكم.

وفي هذا السياق، ظل النظام البورقيبي رافضا لاستقلال الاتحاد العام لطلبة تونس عن الحزب الاشتراكي الدستوري. وواجهت السلطة كل الحركات الطلابية الاحتجاجية بوسائل عديدة مثل القمع، وكذلك المحاكمات السياسية والتجنيد القسري. لكن ذلك يكبل عزيمة الجماهير الطلابية عن بناء رؤية جديدة قائمة

على النضال من أجل حركة طلابية مستقلة بذاتها، وكان ذلك من خلال الشعار الذي رفعته في السبعينيات "جامعة شعبية، تعليم ديمقراطي، ثقافة وطنية". وفي هذا السياق يقول المؤرخ محمد ضيف الله: "من غير المنطقي الحديث عن تطويع المنظمة الطلابية لأن الاتحاد أسسه الدستوريون سنة ١٩٥٣ وكانت له مواقف قبل مؤتمر قربة ١٩٧١، لكنه بقي مواليا للحزب الحاكم وتحت أيدي النظام".[١٦] وهكذا يمكن التأكيد على أن الاستقلالية عن السلطة السياسية كانت مطلبًا لكل مكونات الحركة الطلابية التونسية بدرجات متفاوتة حسب الفترات الزمنية.

لم تكن مسألة استقلالية الاتحاد العام لطلبة تونس محسومة قبل حركة ٥ فيفري ١٩٧٢ كما أشرنا إلى ذلك سابقًا حيث صوت أغلب المؤتمرين لصالح قائمة الدستوريين في مؤتمر قربة. وأما في سنة ١٩٧٢ بدت هذه المسألة حاضرة في نقاشات الطلبة المعارضين، حيث كانوا رافضين لكل الهياكل المنتخبة على رأس الاتحاد العام لطلبة تونس وفي مقدمتها الأمين العام الحبيب الشغال المنبثق عن مؤتمر قربة. وتم تنظيم موجة من الاجتماعات العامة في الكليات التونسية مثل الآداب والحقوق والعلوم. ووقع تكوين لجان في كل كلية من أجل الاتصال بوزارة التعليم العالي وتبليغها آراء الطلبة خلال الاجتماعات العامة الرافضة لتنصيب الهيئة الإدارية الموالية للسلطة الحاكمة. غير أن السلطة أكدت لهاته اللجان تمكسها ببقاء المنظمة تحت راية الحزب.

٢/٣-موقف السلطة وبعض المنظمات الوطنية من الانتفاضة الطلابية

هكذا كانت الانتفاضة الطلابية في فيفري ١٩٧٢ بمثابة ذروة الإعلان عن رفض الحركة الطلابية واستنكارها لنهج التحالف بين الحزب والمنظمة. لقد مثلت محطة ٥ فيفري ١٩٧٢ منعرجًا فارقًا في تاريخ الحركة الطلابية التونسية، فكانت حدثًا جديدًا في مستوى الممارسة وتعبيرًا عن توجه غير مألوف في طريق الوحدة النقابية الطلابية قائمًا على اختيار مسار جديد في علاقتها مع السلطة الحاكمة. وكانت القضايا السياسية طاغية في انتفاضة ٥ فيفري الطلابية سنة ١٩٧٢، بل تعتبر من الأسباب المباشرة لاندلاعها. وبالإضافة إلى مسألة استقلالية الحركة الطلابية عن الحزب الاشتراكي الدستوري فقد كان حدث طرد الطلبة من الجامعة ومحاكمة البعض منهم مهدًا لاندلاع الانتفاضة.

نظم طلبة كلية العلوم بتونس يوم ٢١ جانفي ١٩٧٢ إضرابًا عامًا عن الدروس إثر طرد الطالب "فريد بن شهيدة" المرسم بالسنة الأولى لمدة سنة بعد إحالته على مجلس التأديب بتهمة المس من كرامة أستاذة تونسية. وأما الحدث الآخر فيتمحور حول محاكمة أحمد بن عثمان الرداوي، وقد حوكم هذا الطالب سابقا في انتفاضة مارس ١٩٦٨ الطلابية أو في قضية ما يعرف "محاكمات تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي التونسية" من طرف محكمة أمن الدولة ليتم إطلاق سراحه سنة ١٩٧٠ بموجب العفو الذي أقره الزعيم الحبيب بورقيبة.

ودفع هذان الحدثان الطلبة التونسيين إلى تنظيم إضراب مفتوح في كافة الجامعات التونسية خلال يومي ٣١ جانفي و١ فيفري ١٩٧٢. وتظاهر عشرات الطلبة أمام قصر العدالة بباب بنات يوم محاكمة الطالب أحمد بن عثمان، ونظمت مسيرة من أمام الحكمة وصولا إلى شارع الحبيب بورقيبة بالعاصمة. ولكن حسب اعتقادنا تمثل الحدث البارز في اندلاع انتفاضة ٥ فريفري ١٩٧٢ فيما وقع في المؤتمر الثامن عشر للاتحاد العام لطلبة تونس الذي انعقد بمدينة قربة من ١٢ إلى ٢٠ أوت ١٩٧١ وقد أشرنا إلى كل تفاصيله في هذه الورقة البحثية.

وبالإضافة إلى القضايا السياسية، طرحت انتفاضة ٥ فيفري ١٩٧٢ بعض القضايا الثانوية وهي الثقافة والتربوية التعليمية، وتجسد ذلك في الشعارات التي رفعها الطلبة خلال المؤتمر " ثقافة وطنية، تعليم ديمقراطي" وبدأت أشغال المؤتمر يوم الخميس ٣ فيفري ١٩٧٢ بمشاركة المئات من الطلبة، ووقع تكوين خمس لجان تحضيرية وهي كالآتي: اللجنة السياسية، لجنة الشؤون الداخلية، لجنة الشؤون النقابية، لجنة الشؤون الثقافية، لجنة الصحافة والإعلام. وأقرت هذه اللجان شعارات ومبادئ متعددة ومن بينها نذكر:

- النضال من أجل اتحاد عام للطلبة ديمقراطي وجماهيري ومستقل.[١٧]
- النضال من أجل ثقافة وطنية وتعليم ديمقراطي وجامعة شعبية.
- اعتبار الحركة الطلابية جزء لا يتجزأ من الحركة الشعبية.

وإن المؤتمر لشعار انتفاضة ٥ فيفري ١٩٧٢ "جامعة شعبية، تعليم ديمقراطي، ثقافة وطنية" يبين أن ذلك يعني المطالبة بإقامة جامعة شعبية تضم كافة أبناء الشعب على قدر المساواة حسب مبدأ تكافؤ الفرص وكذلك إرساء تعليم ديمقراطي علماني يكون إجباريًا لكل التونسيين على حد السواء إضافة إلى نشر ثقافة تقدمية محلية، ويعني ذلك رفع الأمية والتخلص من الجهل والتخلف. كما أقررت السلطة أيضًا عديد الإجراءات التعسفية تجاه الطلبة، وتتمثل في الحرمان من المنحة وغلق المبيتات الجامعية وغلق المطاعم وسحب تأجيل الخدمة العسكرية.[١٨] وفي السياق ذاته تدخل وزير التربية محمد مزالي في مجلس النواب ليعبر عن موقفه من الانتفاضة الطلابية باعتباره ممثلاً للسلطة الحاكمة قائلاً: "إن هؤلاء لا هم لهم إلا القضاء على جميع ما لهذه البلاد من مكاسب ومن قيم دينية وروحية، إن هذه الأحداث تبين بوضوح أن أغلبية الطلبة ليسوا مكونين تكوينًا تونسيًا، لذلك كما قالت الحكومة التونسية من قبل يجب مراجعة محتوى التعليم و برامجه".[١٩]

وفي السياق ذاته، عقد اجتماع بقصر الرياضة شاركت فيه المنظمات الوطنية إلى جانب الحزب الاشتراكي الدستوري يوم ١١ فيفري ١٩٧٢ وعبّر الوزير الأول الهادي نويرة عن موقفه من انتفاضة الطلبة قائلاً: "لا ديمقراطية إلا للطبقة الكادحة ـــ الوحدة القومية خزعبلة بورجوازية، الجامعة ليست معملاً لتخريج إطارات الدولة. ثم واصل حديثه قائلاً: "وتوجد شعارات أخرى يخجل الإنسان عند قراءتها والمؤسف أنها تتردد في مواطن مكتظة بالفتيات ... مثل حرية الصلات الجنسية أي حرية الغريزة والإباحية والشهوة الحيوانية[٢٠]".

لم يكتف الوزير الأول الهادي نويرة بذلك فقط، بل تحالف مع قادة المنظمات الوطنية في الاجتماع ليعبروا عن مواقفهم من انتفاضة ٥ فيفري ١٩٧٢ الطلابية، وكان أول المتدخلين الأمين العام لاتحاد الشغل الزعيم النقابي الحبيب عاشور الذي انتقد بشدة مرجعيات التيارات الطلابية التونسية معلنا ولاءه للسلطة السياسية، وعلى رأسها الزعيم الحبيب بورقيبة قائلاً: "وكما أن الصيني في وطنه ماويست والروسي في بلده لينينيست والكوبي كاستريست فنحن في تونس بورقيبيست". وأما في خصوص وفائه للرئيس بورقيبة واصل الحبيب عاشور قائلاً: "إننا نقول للرئيس بورقيبة وللشعب التونسي من جديد، بأن البلدان الأجنبية الشيوعية أو التي تنسب إلى الشيوعية لها حرس أحمر يسمى في الصين الحرس الأحمر الماوي وفي روسيا الحرس الأحمر اللينيني وفي كوبا الحرس الأحمر الكوبي، ونحن في تونس الحرس الرسمي لبورقيبة وللنظام التونسي"[٢١].

وهكذا يتضح لنا مما سبق؛ أن المنظمات الوطنية كانت في صف السلطة خاصة وأنها مازالت منضوية تحت لواء السلطة، فالأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل الحبيب عاشور كان عضوا في الديوان السياسي للحزب الاشتراكي الدستوري. وبعد دفاعه المستميت رفع طلبة حركة ٥ فيفري ١٩٧٢ في وجه الحبيب عاشور الشعار التالي "يا عاشور يا دجال يا خائن العمال". وقد رفع هذا الشعار الطلبة الشيوعيون الذين ينتمون إلى تنظيم الشعلة، حيث اعتبر تنظيم الشعلة أن الاتحاد العام التونسي للشغل بقيادة المناضل النقابي " الحبيب عاشور" خائنا للطبقة العاملة ويمثل عدوا استراتيجيا للحركة الشعبية والطلابية. وجاء هذا الشعار في ظرفية كان فيها الاتحاد العام التونسي للشغل في تبعية تامة للسلطة البورقيبية.[٢٢]

وفي شهر أفريل نظمت السلطة السياسية في شهر أفريل ١٩٧٣ محاكمة سياسية تحت غطاء مجلس التأديب. وتعرض العشرات من الطلبة التونسيين إلى التجنيد القسري في رجيم معتوق. تمت محاكمة ١٤ طالبًا وصدرت في حقهم أحكام سجنية بين ٣ و٨ أشهر. ولقي الطلبة التونسيون تضامنا من قبل الأساتذة

الجامعيين. وفي يوم ٢٥ فيفري ١٩٧٢ أرسل أساتذة كلية الآداب والعلوم الإنسانية إلى الرئيس الحبيب بورقيبة رسالة وقعها حوالي ١٥٠ أستاذًا ودعوه فيها إلى إيجاد حل سليم لهذه الأزمة حتى يتم فتح الجامعة للطلبة من جديد. كما وجه عمداء الكليات رسالة موقعة يوم ١٢ أفريل ١٩٧٢ إلى الزعيم بورقيبة، وطالبوه من خلالها باتخاذ قرار سليم يقضي بانتخاب هياكل جامعية وإصلاح التعليم العالي.

٣/٣-نتائج الاحتجاجات الطلابية المعارضة في تونس

حل منظمة برسبكتيف كأول نواة لليسار الطلابي المعارض داخل الجامعة التونسية وتفكيك جهازها عن طريق المحاكمات السياسية أمام محكمة أمن الدولة في نهاية الستينيات. شكلت ظرفية السبعينات في البلاد التونسية منعرجا جديدا لليسار التونسي خاصة اليسار الطلابي لبلورة توجه جديد يختلف عن توجهات حركة برسبكتيف التي اتخذت من الماركسية مرجعا نظريا في خطها السياسي. وفي هذا السياق نشأ تنظيم يساري جديد في الساحة السياسية في تونس هو تنظيم "الشعلة" الذي اعتمد في أدبياته الفكرية على الموروث الماوي والتروتسكي[٢٣] وبذلك وقع الإعلان عن ميلاد التيار اليساري الماركسي في تونس. وتمكن تنظيم الشعلة من التغلغل داخل الأوساط الطلابية والعمالية. وفرض هذا التنظيم اتجاها جديدا في أوساط المعارضة السرية في تونس بعد زوال تجربة حركة آفاق كما أشرنا إلى ذلك سابقا، وذلك بعد إجراء عدد كبير من المحاكمات السياسية لمناضلي حركة آفاق سنة ١٩٧٤[٢٤]. وقد عجل هذا الأمر في رجوع أهم كوادر الحركة الطلابية والنقابية الناشطة في الخارج إلى تونس.

وهكذا يتضح لنا مما سبق؛ أن تصدي السلطة الحاكمة في تونس لقمع التنظيمات الطلابية المعارضة وخاصة مجموعة الدراسات والعمل الاشتراكي التونسية (برسبكتيف) بواسطة المحاكمات أمام محكمة أمن الدولة والحكم على أفرادها بأحكام سجنية وصلت إلى ١٦ عامًا، لم يثن الطلبة اليساريين على مواصلة نضالهم ضد السلطة الحاكمة وبناء مشروعهم السياسي، أي بناء حركة ديمقراطية معارضة. اتخذ تنظيم الشعلة موقفا معارضا منذ تأسيسه من المنظمات الوطنية التي كانت منضوية تحت لواء الحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم خاصة منظمتي الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد العام لطلبة تونس. وفي هذا السياق كان قيادات المنظمات الوطنية إلى جانب السلطة الحاكمة خاصة في حقبة الستينات مثل المركزية النقابية للاتحاد العام لطلبة تونس على وجه الخصوص مثل عيسى البكوش والحبيب الشغال.

كما يؤكد بعض المعاصرين لفترة انبعاث تنظيم الشعلة خلال السبعينات أن تأسيس هذا التنظيم اليساري جاء كنتاج لتقييم وضع الحركات الماركسية اللينينية منذ أواخر الستينات. وخاضت العناصر المؤسسة لتنظيم الشعلة داخل الوسط الطلابي والعمالي صراعًا ونقاشات مطولة من أجل بلورة الخطوط العريضة لهذا المشروع والتي تتمثل في وضع برنامج ثوري يؤدي إلى تجنيد الجماهير الشعبية ضد السلطة الرجعية على حد تعبيرهم. وفيما يتعلق بظرفية التأسيس، أكد المختص في علم الاجتماع بالجامعة التونسية الدكتور سالم الأبيض أن تنظيم الشعلة اليساري ولد من رحم حركة برسبكتيف ومثل امتدادا لها بعد تجربة السجون والمعتقلات.[٢٥] وبالتالي يتضح لنا مما سبق أن هذا التنظيم الطلابي يعد من أقدم الحركات الطلابية اليسارية المعارضة في البلاد خلال العهد البورقيبي.

وأما فيما يتعلق بمسألة الصعوبات التي واجهت هذا التنظيم اليساري خلال مرحلة السبعينات فتتمثل أساسا في الصراع بين مختلف مؤسسيها حول المرجعيات النظرية التي سيتم اعتمادها في هوية الحركة. فهناك شق يرى أن المرجعية المناسبة للشعلة هي الماركسية اللينينية باعتبارها قائمة على الاشتراكية العلمية التي دعا لها كارل ماركس. في حين يرى شق آخر من المؤسسين أن المرجعية الأهم هي الماوية أو التروتسكية مع مراجعتها حسب مقتضيات الظرفية الحالية. وفي هذا الإطار تصدت إحدى المجموعات من تنظيم الشعلة في تلك المرحلة لمجموعة تروتسكية طرحت مجلة النضال كلسان حال الثورة العربية في تونس " بإصدار

كراس جاء تحت عنوان "المسألة الفلسطينية: من القومية إلى الماركسية ". وبينت هذه المجموعة في الكراس أن الأمة العربية هي حقيقة تاريخية وواقعية، لكنها لا يمكن أن تكون نقطة انطلاق مسار الثورة العربية.

ومن بين الصعوبات التي واجهت أيضًا تنظيم الشعلة خلال منتصف السبعينيات نذكر تعدد محاكمات أعضاء التنظيم حيث تم اعتقال العشرات من أعضاء منظمة العامل التونسي (تنظيم الشعلة سابقا) من الطلبة أغلبهم بسبب توزيع مناشير معادية للنظام البورقيبي في تونس في المصانع، والمدارس، والمعاهد، والكليات. وصل عدد المعتقلين المنتمين إلى منظمة العامل في منتصف السبعينات إلى المئات وتم محاكمة حوالي ٢٠٢ عضوا منهم أغلبهم من طلبة الكليات. وفي العام الموالي وقع القبض على فوج آخر من منظمة العامل التونسي قارب عددهم الذين وقعت محاكمتهم أمام محكمة أمن الدولة حوالي ١٥١ متهما وتراوحت الأحكام السجنية التي صدرت ضدهم بين ٦ و٩ سنوات. وكانت التهم التي حوكم من أجلها الطلبة تتمثل أساسًا فيما يلي:

١-الانتماء إلى تنظيم غير مرخص له.

٢-إهانة رئيس الجمهورية التونسية الزعيم الحبيب بورقيبة.

٣-نشر أخبار كاذبة والتحريض على التمرد والعصيان المدني.

وتسببت المحاكمات التي تعرض لها ثاني منظمة معارضة للسلطة السياسية في تونس في ظهور الانقسامات والتفكك داخل منظمات العامل التونسي (تنظيم الشعلة سابقا). فبعد تجربة السجون والمعتقلات تعرضت المنظمة إلى بروز ظاهرة الانشقاق بسبب اختلاف الاتجاهات الفكرية التي أشرنا إليها سابقا والتي يمكن ذكرها بإيجاز كما يلي:

التيار الأول: يمثله مؤسسو تنظيم الشعلة في أوائل السبعينات قبل أن يتغير اسمه إلى منظمة العامل التونسي. وهؤلاء المؤسسون يعود انتماؤهم الفكري إلى حركة برسبكتيف (تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي) وتمحورت أفكارهم وآرائهم حول بعض المسائل وهي أن النظام التونسي هو نظام رأسمالي، وأن الثورة القادرة على تغيير النظام هي ثورة اشتراكية. كما رأى هؤلاء أن اللغة هي أداة التواصل مع الجماهير الكادحة ويمكن اعتمادها في الصحافة الحزبية لمخاطبة الجماهير الشعبية.

التيار الثاني: يمثل مواقف جيل ما بعد عام ١٩٧٠ من المؤسسين لتنظيم الشعلة. ويرى هؤلاء أن النظام السياسي التونسي في تبعية سياسية للأنظمة الرأسمالية. ويعتقد الجيل الثاني في منظمة العامل التونسي أن البديل للنظام البورقيبي لا يكون إلا عن طريق ثورة وطنية ديمقراطية من أجل الانتقال إلى الثورة الاشتراكية.

التيار الثالث: أكد هذا التيار في مواقفه على التداول السلمي على السلطة بطريقة ديمقراطية ومن هنا تبدأ مرحلة بناء نظام اشتراكي بديل، وبالتالي يكون النظام الديمقراطي طريقًا سليمًا من أجل تكريس قيم الاشتراكية.

وهكذا أدت هذه الاختلافات الفكرية إلى تزايد الانقسامات في صفوف منظمة العامل التونسي خاصة الصف الطلابي. وتحوّلت هذه المنظمة من تنظيم يساري معارض للنظام البورقيبي طيلة حقبة السبعينات إلى أضعف حركة في فترة الثمانينيات. وأفرزت انتفاضة ٥ فيفري ١٩٧٢ عديد النتائج أهمها إرجاع قضية الشرعية على الساحة خاصة بعد رفض السلطة مسألة استقلالية الاتحاد العام لطلبة تونس التي نادى بها المنتفضون. كما رفض الطلبة المعارضون الموقف الانقلابي للسلطة الذي تمثل في تنصيب هيئة إدارية تابعة للحزب الاشتراكي الدستوري، وتمسك الطلبة المعارضون بحقهم الشرعي في إيجاد هياكل نقابية ممثلة ومنتخبة من القواعد الطلابية.

وبادرت السلطة الحاكمة يوم الثامن من فيفري بإغلاق الكليات مثل غلق كلية الآداب والعلوم الإنسانية التي يدرس بها أكثر من ٣٢٠٠ طالبا وكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية التي تضم ١٨٦٧ طالبًا. وكان عدد الطلبة الجملي المرسمين بالكليات التونسية يصل إلى قرابة ١١٥٠٠ طالبًا في مختلف الاختصاصات واستمر غلق المؤسسات الجامعية إلى يوم ٣٠ ديسمبر ١٩٧٢. كما أقررت السلطة أيضًا عديد الإجراءات التعسفية تجاه

الطلبة وتتمثل في الحرمان من المنحة وغلق المبيتات الجامعية وغلق المطاعم وسحب تأجيل الخدمة العسكرية. رسمت الحركة الطلابية بعد انتفاضة ٥ فيفري ١٩٧٢ خطًا سياسيًا جديدًا ذا جوهر وطني ديمقراطي شعبي مستقل بعيدًا عن تبعية السلطة السياسية.

وأما رفض السلطة لاستقلال الاتحاد العام لطلبة تونس باعتباره ممثلاً شرعيًا للحركة الطلابية في تونس فقد أقرت حركة ٥ فيفري ١٩٧٢ مبدأ القطيعة السياسية والتنظيمية مع السلطة الحاكمة. كما كان لهذه الانتفاضة تأثير هام على التوجهات السياسية داخل الجامعة التونسية.

وسنعرض في الجدول التالي أهم المحاكمات التي تعرض لها فصائل الحركة الطلابية التونسية في حقب زمنية مختلفة:

الحركة	عدد الطلبة الذي تمت محاكمتهم	تاريخ المحاكمة	مدة الأحكام السجنية
حركة برسبكتيف	٩٤	١٩٦٨	بين عدة أشهر و١٦ عامًا
تنظيم الشعلة	٣٥٣	١٩٧٣ / ١٩٧٤/ ١٩٧٥	بين ٩ و١٦ عامًا
حركة ٥ فيفري ١٩٧٢	١٤	١٩٧٢ / ١٩٧٣	بين ٣ و٨ أشهر. التجنيد القسري.

وفي ظل غياب الوثائق الأرشيفية مثل التقارير الأمنية يظل عدد سجناء الحركة الطلابية التونسية غير دقيق حيث إن عدد بعض الأسماء لم يذكر في كتابات المؤرخين التونسيين والمختصين في علم الاجتماع والعلوم السياسية. أدت حركة ٥ فيفري ١٩٧٢ إلى رفض الطلبة المشاركين في المؤتمر الموقف الانقلابي للسلطة وهو تنصيب هيئة إدارية موالية لها على رأس الاتحاد العام لطلبة تونس. وتم تنصيب هياكل نقابية مؤقتة على رأس المنظمة إلى حين عقد المؤتمر ١٨ الخارق للعادة سنة ١٩٨٨.

خَاتِمَةٌ

مثلت انتفاضة ٥ فيفري الطلابية ١٩٧٢ منعرجًا حاسمًا في تاريخ البلاد التونسية المعاصر. ورسمت الخط النضالي العام للحركة الطلابية التونسية انطلاقًا من القطيعة السياسية مع الحزب الحاكم. وتجسد ذلك في الشعار الشهير: "جامعة شعبية، تعليم ديمقراطي، ثقافة وطنية". وتعتبر انتفاضة ٥ فيفري ١٩٧٢ بمثابة النواة الأولى التي ولدت منها التيارات الفكرية المعارضة للسلطة السياسية ومهدت لمحطات مفصلية أخرى في تاريخ تونس المعاصر، وأشهرها ملحمة ٢٦ جانفي ١٩٧٨ التي قادها الاتحاد العام التونسي للشغل ضد النظام البورقيبي، وانتفاضة الخبز التي اندلعت يوم ٣ جانفي ١٩٨٤. وتظل المعلومات حول تاريخ الحركة الطلابية التونسية منقوصة في ظل عدم ظهور الوثائق الأرشيفية المتعلقة بهذا الموضوع مثل التقارير الأمنية السرية.

الإحالات المرجعية:

(١) سلطاني، (منصف)، "**السلطة والحركات الاحتجاجية: احتجاج مارس ١٩٦٨ الطلابي نموذجا**"، الحوار المتمدن، ٢٠ جانفي ٢٠٢٢.

(٢) **برسبكتيف**، العدد ٤، جويلية ١٩٦٤.

(٣) المقصود به الخلاف بين الزعيم الحبيب بورقيبة والأستاذ صالح بن يوسف في الخمسينيات بسبب القبول بالاستقلال الداخلي حيث اعتبر بن يوسف ذلك خطوة إلى الوراء، في المقابل رأى بورقيبة ذلك خطوة إلى الأمام من الأجل الظفر بالاستقلال التام، وتسبب ذلك في انقسام الحركة الوطنية إلى شقين البورقيبي واليوسفي.

(٤) هي تحالف انتخابي بين الحزب الدستوري الجديد وبقية المنظمات الوطنية، مثل اتحاد الشغل واتحاد الصناعة والتجارة.

(٥) بوقرة، (عبد الجليل)، **فصول من تاريخ اليسار التونسي: الشيوعيون وبرسبكتيف**، دار آفاق، تونس، ٢٠١٢. ص ٢١٥.

(6) **Perspectives tunisiennes**, n 18, Juin 1968.

(٧) شهادة رشيدة التليلي سلاوتي بدار المعلمين العُليا بتونس.

(٨) شهادة رشيدة التليلي سلاوتي.

(٩) سلطاني، (منصف)، **احتجاج مارس الطلابي...**، المرجع السابق.

(١٠) شهادة عائشة بالعابد، الصباح، تونس، ٩ جويلية ٢٠٢١.

(١١) جيلبار النقاش هو تونسي يهودي ولد سنة ١٩٣٥ وتوفي سنة ٢٠٢٠ بتونس أهم مؤسسي حركة برسبكتيف المعارضة.

(١٢) **الصباح**، ١٦ سبتمبر ١٩٦٨.

(١٣) عبيدي، (هاجر)، "**الحركة الطلابية فيفري ١٩٧٢ في تونس.. تاريخ من النضال ضد الدكتاتورية**"، صوت الشعب، فيفري ٢٠٢٢.

(١٤) شهادة عادل كعنيش أحد المشاركين في مؤتمر قربة ١٩٧١.

(١٥) **ليدرز**، "يوم ذاكرة مؤتمر الاتحاد العام لطلبة تونس المنعقد بقربة في ١٩٧١: خمسون سنة على مؤتمر قربة ١٩٧١- ٢٠٢١"، ٢٩ أوت ٢٠٢١.

(١٦) محاضرة بعنوان "**الحركة الطلابية والسلطة في تونس**" من تنظيم دار المعلمين بتونس قدمها الأستاذ محمد ضيف الله بتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٠.

(١٧) شهادة النوري عبيد أحد المعاصرين للمؤتمر ١٨.

(١٨) جماعي، **حركة فيفري ١٩٧٢ الذكري الخمسون شهادات وتقييمات**، دار محمد علي للنشر، تونس، ٢٠٢٣.

(١٩) الصباح، ٩ فيفري ١٩٧٢، ص٣.

(٢٠) الصباح، ١٢ فيفري ١٩٧٢.

(٢١) الشعب، العدد ١٩٠، ١٦ فيفري ١٩٧٢، ص١.

(٢٢) **الشعلة**، ديسمبر ١٩٧٣، موقفنا" ١٩٧٧، ص٥.

(٢٣) **الماوية**: نسبة إلى الزعيم الشيوعي الصيني ماو تسي تونغ. وأما **التروتسكية** فهو تيار ينسب إلى الزعيم البلشفي تروتسكي الذي تولى قيادة الاتحاد السوفياتي بعد جوزيف ستالين.

(٢٤) جماعي، **المحاكمات السياسية في تونس، الجزء الأول ١٩٥٦-١٩٨٧**، المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر،

(٢٥) الأبيض، (سالم)، **"اليسار التونسي ونزعاته الانقسامية"**، العربي الجديد، ١٥ ماي ٢٠٢٣.